وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها غيرها على
على ما تقول عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فمتى جعلها غير عاطف
في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر
ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال فلا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء لفظا وكذا معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل نحو ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود
المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تع ما اشركنا ولا آباؤنا ولا زائدة بعد
حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل

بالمنفصل مع المنفصل كقوله فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان بهذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد وفصل لكن على قبح والكوفيون
يجوز بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل
وان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما فعل
في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار بحيث
لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه ولا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا
اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد و
والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بيني لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المنفصل
في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد

Copyright © King Saud University